20001217-0002-R

رئيس الجمهورية: معنيون بأن نكشف مصير اولادهم المفقودين

لحود يسعى لتشكيل جهاز يتولى تقصي المعلومات من الاهالي مباشرة

المسؤولون مقصّرون في الاضاءة على الشق العدلي والقضائي

فيرا سركيس

افتقدت الدولة اللبنانية طوال السنوات العشر الماضية مع طي صفحة الحرب ودخول لبنان الجمهورية الثانية ومرحلة الطائف الى اطار يرعى ما يمكن تسميته بـ«مفقودي الحرب»، ولم تسع اي مرجعية او حكومة او جهة حكومية معنية باتجاه التعامل مع هذه «الظواهر» التي حكمت عليها الحرب اللبنانية بالمصير المجهول...

حتى ان اي جهة لم تتجرأ طوال السنوات الماضية على فتح هذا الموضوع وطرحه في التداول العام، بعدما كان يُنتظر مع حل الميليشيات وسحب السلاح منها ان تبدأ عملية التقصي عن المفقودين خلال الاحداث اللبنانية والاعلان عن الموقوفين في السجون السورية وان يتم تشكيل مرجعية قانونية قضائية تتقصى المعلومات من اهالي المفقودين وتجري اتصالات مع الاجهزة والسلطات المعنية وتضع تقريرا شاملا حول الموضوع.

الا ان القضية ظلت مغيبة ومكبوتة حتى توالت تطورات في الساحتين الاقليمية والداخلية اوجبت تحرك بعض «الاصوات» باتجاه الموضوع بشقيه السياسي والاهلي، والى حين اعلان رئيس الجمهورية العماد اميل لحود «إنهاء الملف»، فيما بدا بشكل عام «قرارا كبيرا» بإعادة فتح الجراح الماضية بعدما بردت وهمدت لعلاجها نهائيا...

فملف المفقودين يعود الى سنوات الحرب الاولى حيث رافق محطات الحرب اللبنانية كلها وانتج حالات من مواطنين مفقودين او مواطنين مقتولين او حالات مجهولة المصير الى يومنا هذا.

وقد انطلقت شرارته الاولى في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ اللذين شهدا حوادث خطف على الهوية اضف الى حالات فقدان مواطنين رافقت المذابح خلال الاجتياحات في هذه الفترة، ومنها اجتياح النبعة ـ برج حمود واجتياح الدامور.

وقد شهدت حرب الجبل في ١٩٨٢ اوسع عمليات مجازر واقتتال حيث حصلت عمليات خطف متبادل بين «الاشتراكيين» و«القوات»، اضف الى ما شهده العام ١٩٨٢ ايضا مع الاجتياح الاسرائيلي لبيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا واغتيال الرئيس بشير الجميل، واسفر الانسحاب الاسرائيلي من الجبل وشرق صيدا عن مذابح ضد القرى المسيحية.. ويضاف الى هذه المحطات عملية ١٣ ت١ ١٩٩٠ وما تركته من اعداد كبيرة من مفقودين في صفوف المواطنين.

ومع انتهاء الحرب اللبنانية صرحت الميليشيات التي تمّ حلها بأنها سلمت كل مخطوفيها وكل ما عندها الى السلطات، ووقع لغط حول مصير الديبلوماسيين الايرانيين الاربعة الذين سلموا الى اسرائيل بحسب ما نقل عن اسرى السجون الاسرائيلية وحسبما تؤكد ايران، وحول مصير اعداد من المخطوفين سلموا ايضا الى اسرائيل.

وقد ارتبطت كل دورة من دورات العنف التي شهدتها الحرب اللبنانية باعمال خطف على الهوية وشهدت مذابح ظل مصير عدد كبير من الناس الذين طالتهم الحرب مجهولا، ولذلك كان موضوع «مفقودي الحرب» لا يمكن ان يكون بمعزل عن حالتين:

- حالات اسرى مكتومين ومفقودين
- وحالات مواطنين تمت تصفيتهم خلال جولات العنف.

والعقدة الاساسية برأي مراقبين للملف ان هذا الموضوع ظل بعيدا عن التداول العام منذ الطائف الى حين صدور كلام عن رئيس الجمهورية اميل لحود يعلن فيه عن قراره بإنهاء الملف نهائيا. حتى ان اللجنة التي ترأسها رئيس الحكومة السابق سليم الحص السنة الماضية قامت بمحاولة ايجابية نحو هذا الموضوع ولكنها لم تتمم عملها بالشكل اللازم، حيث كان يفترض ان تستجمع المعلومات من الاهالي وعبر الاتصال بالقيادات السورية المعنية وتتخلص الى وضع تقرير شامل عن الملف تعلنه للرأي العام.

كما انه قبل مبادرة الحكومة السابقة خلال السنة الماضية فإن اي جهة حكومية لم تأت لتضع تقريرا شاملا حول ملف المفقودين وقد ظل الموضوع مقتصرا على نشاط عدد من الجمعيات والمؤسسات الدولية والمحلية.

تقارير دولية

ومع ذلك فقد لوحظ انه في الاسبوعين الاخيرين صدر عدد من التقارير كشفت زوايا عن بعض اسماء المفقودين، اهمها ما تحدثت عنه منظمة «سيدر واتش» التي شددت على اطلاق الموقوفين اللبنانيين من السجون السورية والكشف عن مصير المفقودين في الحرب ومنهم خلال عملية ١٣ ت١ ١٩٩٠، وبينهم الراهبان الانطونيان اللذان تم سوقهما بحسب التقرير من بيت مري، عن طرق حمانا ـ شتورة ـ عنجر حيث رآهما الاهالي وتحدثوا معهما عندما تعطلت السيارة التي كانت تقلهما.

كما تطرقت المنظمة الى حالة عضو المكتب السياسي السابق في حزب الكتائب بطرس خوند الذي فقد عام ١٩٩٢ بعد الحرب حيث اكدت معلومات استقصتها المنظمة انه خطف من سن الفيل وانه لا يزال موجودا في سوريا بحسب ما نقلته عن موقوفين اطلقوا.

وعرضت «سيدر واتش» حالة الصحافية اللبنانية ـ الفرنسية فلوانس ميشال رعد التي كانت مراسلة لإحدى الصحف الصادرة في فرنسا وقد تم خطفها عام ١٩٨٥ على يد الحزب الاشتراكي الذي سلمها الى «حزب الله» والذي سلمها بدوره بحسب المنظمة الى احد المراكز السورية عند طريق بعلبك حيث شوهدت سيارتها. وقد اكدت المنظمة على نيتها بفتح تحقيق حول الموضوع.

الجانب السوري واللبناني

في مقابل بعض هذه المعطيات كيف يبدو المناخ الذي يحيط بالموضوع من الجانبين السوري واللبناني؟

تؤكد مصادر سياسية قريبة من سوريا ان القيادة السورية اتخذت قرارا سياسيا نهائيا لا عودة عنه بمعالجة الموضوع واعطائه كل وقائعه بشكل مباشر، ناقلة عن مراجع مسؤولة في سوريا ان هذا القرار تبلور عمليا خلال الذين سلموا وخلال لائحة المحكومين.

وتتوقف هذه المصادر عند الاتفاقية القضائية الموقعة بين لبنان وسوريا عام ١٩٥٨ في عهد الرئيس كميل شمعون والتي تنص بموجبها على ان «يحاكم اللبناني الذي يرتكب جرما عاديا في الاراضي السورية امام المحاكم السورية المختصة، ويحاكم السوري الذي يرتكب جرما عدليا في الاراضي اللبنانية امام المحاكم اللبنانية المختصة».

وتلفت هذه المصادر في هذا الاطار الى لائحة المتهمين الثمانية الذين سيحاكمون بعد رأس السنة على الارجح بالاعدام وبينهم عدد من السوريين، اضف الى وجود اكثر من ٢٥٠ سوريا محكومين وينفذون احكاما قضائية في السجون اللبنانية.

وتنقل المصادر عينها عن المراجع السورية ان هناك شقا عدليا قضائيا يرعى الموضوع استنادا الى اتفاقية التعاون القضائي بين البلدين فيما ان هناك تقصيرا من قبل المسؤولين في الاضاءة على هذه المنطقة تحديدا.

وما يعني بالتالي انه يجدر الفصل في المنطق السياسي للموضوع بين الشق القضائي العدلي الذي كان قائما بين لبنان وسوريا ولا يزال مستمرا وبين عمليات التوقيف لأشخاص ارتبطوا في مراحل محددة في الفترة السابقة بمهمات امنية ضد سوريا من الاراضي اللبنانية والسورية حيث تم توقيفهم من قبل اجهزة سورية قبل ان تمسك الاجهزة الامنية اللبنانية زمام الامور. وينقل عن المراجع السورية بحسب المصادر عينها وجود ٢٥ حالة من اللبنانيين المتورطين بالتجسس لمصلحة اسرائيل داخل سوريا، وهم جزء من شبكة بين لبنان وسوريا وقد تم تكليفهم بمهمات امنية من قبل المخابرات الاسرائيلية كما تم تكليفهم بتصوير مواقع عسكرية سورية والقيام بمهمات تجسس ضد سوريا، وبالتالي فإن هذه الحالات لا تندرج في سياق ما يحكى عن مفقودي الحرب.

مراجع سورية تؤكد وجود ٢٥ لبنانياً متورطين بالتجسس لإسرائيل في سجونها ولا يندرجون في سياق ما يحكى عن مفقودي الحرب

اما في الداخل اللبناني فينقل من اوساط عليمة بخلفية اتجاه رئيس الجمهورية تتأكيدها على جدية مبادرة الرئيس لحود الذي سيطلب من مجلس الوزراء اتخاذ الاجراءات لحسم مصير المفقودين، وبهذا المعنى تجميع المعطيات عبر الاهالي مباشرة وليس بالواسطة، حيث تقول المعلومات التي تنقلها هذه الاوساط ان هناك اتجاها لتشكيل جهاز او تولي جهة معنية عملية الاستقصاء من الاهالي وجمع المعلومات، حيث ان قرار لحود بحسب ما تنقل هذه الاوساط بأن «المواطنين معنيون بأن نكشف مصير اولادهم».

وعلى هذا فإن خطوة الرئيس لحود تهدف الى انهاء كل مظاهر الخلل لمعرفة الحقائق وكشفها امام الجميع وبالتالي طي الموضوع بشكل نهائي واقفال صفحة الحرب على الجميع.

محلات بوري

هدايا العيد ما بتنطُر...

أوسع تشكيلة من هدايا العيد
والأدوات المنزلية بأفضل الأسعار

بوري (سان ريفال) - شارع المقدسي - الحمرا - هاتف: ٧-٠١/٣٥٣٦٠٦
بوري سنتر - كورنيش المزرعة - هاتف: ٠١/٣١٦٢١٦

L'Artisanat Libanais
et ses marraines
vous invitent à une
vente exceptionnelle
ESCOMPTE 40%
sur tous les articles
à partir du 13 Décembre
de 10h à 18h
A la boutique
LE PATIO
Tabaris - Jonction, rue Négib
Trad et Ave. Ch. Malek
Tél : 01 337559